

لا مغايرة بين المُفسِّر والمُفسَّر والقول بأن هذا اختيار الرضي ، وهو خلاف ظاهر كلامهم غير مُرضي ، فلا يلتفت إليه ، بل كلامه لمن تأمله إنما هو حَمْلٌ لكلامهم على ما هو التحقيق لظهور امتناع أن يكون « قم » مَعَ إنشائيته واستقباله تفسير لـ (كتبت) مع إخباريته ومضيه .

ويعلق ابن الملا على قول الزمخشري^(١) ، في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٢) أن في قوله : أن اعبدوا الله . إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول ، وإما فعل الأمر وكلاهما لا وجه له . أما فعل القول فيحكى بعد الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير ... وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرت به (اعبدوا الله ربِّي وربكم) لم يستقم ؛ لأنَّ الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ربِّي وربكم ... فإن قلت : فكيف يصنع ؟ قلت : يحمل فعل القول على معناه ؛ لأن معنى « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ، ما أمرتهم إلا ما أمرتني به » حيث يستقيم تفسيره .

(١) الكشاف ١/٥٤١ - ٥٤٢ .

(٢) سورة المائدة من الآية ١١٧ .